تنزيه آدم عليه السلام عن ما نسب إليه من الشرك الجلي

سعيد بن محمد بن حسين بن معلوي*

الجامعة الإسلامية

(قدم للنشر في 20/ 03/ 1434هـ؛ وقبل للنشر في 28/ 04/ 1434هـ)

المستخلص: يتعلق هذا البحث بما نُسب إلى نبي الله آدم عليه السلام من الوقوع في شرك التسمية. ومن أهداف البحث: تنزيه آدم عن الوقوع في الشرك، وبيان أن من لوازم النبوة العصمة من الشرك. ومنهج البحث: المنهج الاستنباطي. ومن نتائج البحث: بطلان القصة المنسوبة إلى آدم عليه السلام التي ذكرها المفسرون وغيرهم عند الآية (189) من سورة الأعراف، وأن المقصود بالشرك في الآية جنس بني آدم. ومن أهم التوصيات: السعي إلى تنقيح كتب العقائد والتفسير وغيرها من مثل هذه القصص القادحة في النبوة.

الكلمات المفتاحية: التنـزيه، النبي، الشرك.

Vindicating Prophet Adam against Shirk Allegations

Saeed Muhammad Hussain Malwi*

Al-Madinah Almunawwrah Islamic University

(Received 01/02/2013; accepted for publication 10/03/2013.)

Abstract: This research refutes allegations leveled at Prophet Adam, accusing him of shirk regarding a naming episode. It aims to clear Prophet Adam of accusations of falling into shirk, as prophethood is typically immune from shirk. The research applies a deductive methodology. It concludes that the episode ascribed to Prophet Adam, as mentioned in the interpretation of Ayah 189, Surat Al-A'raaf, is considered false. The shirk mentioned in the Ayah is ascribed to man in general, not to Prophet Adam personally. The research recommends that the literature of beliefs and interpretations be revised in order to remove such false allegations against prophets.

Keywords: vindication; prophet; shirk/disbelief; Qur'an interpretation.

(*) أستاذ مشارك، بقسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ص.ب (6393)، الرمز (41442)

(*) Associate Professor, Department of Aqeedah (Islamic faith) College of Da'wa (Islamic Call) and osol aldean, Islamic University Al-Madinah, Saudi Arabia, p.o box: 6393, Postal Code:41442

البريد الإلكتروني: *e-mail: smmalwi@gmail.com*

المقدمة

الحمد لله العزيز الجبار، الكريم المتعال، المتفرد بالوحدانية، المتصف بالصفات العلية، والصلاة والسلام على من بعثه الله هادياً ورحمة، محمد بن عبدالله خير البريَّة، وأكرمها عند ربها، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته الغر الميامين، أولي المناقب المحمودة، والأفعال الرضية. وبعد:

فإن الأنبياء عليهم السلام أشد الخلق خشية لله – تعالى –، وأخلصهم له عبادة، وأصدقهم قولاً وفعلاً. دعوا الخلق إلى توحيد الله، وأمروهم بعبادته، وصبروا على ما أصابهم من أذى في سبيل تحقيق هذه الغاية، حتى يكون الدين كله لله، جل وعلا. ومنهم – بل أول الأنبياء تكليفاً بالنبوة – آدم عليه السلام، أبو البشرية جمعاء.

فالأنبياء عليهم السلام أكمل الخلق توحيداً لله – جل وعلا –، وأخلصهم عبادة، وأصدقهم قولاً، وأكثرهم تحقيقاً لمراد الله تبارك وتعالى، لا يبلغ في ذلك مبلغهم أحد، مهما بذل وعمل. اصطفاهم الله عز وجل دون سائر خلقه، واجتباهم لهديه، وأنزل عليهم وحيه، كما قال – تعالى –: ﴿ أُولَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُ ٱلرَّحْمَـٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ (مريم:58)، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

يقول ابن أبي العز رحمه الله: «أكمل الناس توحيداً الأنبياء – صلوات الله عليهم –، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد – صلى الله وسلم عليهم أجمعين –، وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد، وإبراهيم – صلوات الله عليهما وسلامه –، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً ومعرفة وحالاً ودعوة للخلق وجهاداً، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه؛ ولهذا أمر – سبحانه – نبيه أن يقتدي بهم فيه، كما قال، تعالى – بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك، وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته –: ﴿ أُولَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ ﴾ (الأنعام:90). فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم»[1].

وقد وصف الله أنبياءه عليهم السلام بأنهم من المخلصين، فقال – تعالى – في يوسف: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ (يوسف:24)، وقال – تعالى – في موسى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ (مريم:51)، ووصفهم بأنهم من الصادقين، قال – تعالى – في إبراهيم، وفي إسحاق ويعقوب: ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ (مريم:49 – 50)، وقال في

(1) شرح العقيدة الطحاوية ص (151).

إسماعيل: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا ﴾ (مريم:54)، ووصفهم بأنهم من الصديقين، فقال – تعالى – في إبراهيم: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ (مريم:41)، وقال في إدريس: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِدۡرِيسَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ (مريم:56)، والآيات في هذا الباب كثيرة.

قال ابن القيم رحمه الله: «إن أفضل منازل الخلق عند الله منزلة الرسالة والنبوة، فالله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، وكيف لا يكون أفضل الخلق عند الله من جعلهم وسائط بينه وبين عباده في تبليغ رسالاته، وتعريف أسمائه وصفاته، وأفعاله وأحكامه، ومراضيه ومساخطه، وثوابه وعقابه، وخصهم بوحيه، واختصهم بتفضيله، وارتضاهم لرسالته إلى عباده، وجعلهم أزكى العالمين نفوساً، وأشرفهم أخلاقاً، وأكملهم علوماً وأعمالاً، وأحسنهم خلقة، وأعظمهم محبة وقبولاً في قلوب الناس، وبرأهم من كل وصم وعيب، وكل خلق دنيء»[2].

مشكلة البحث:

البحث يتعلق بما نسب إلى نبي الله آدم عليه السلام من الوقوع في الشرك، حيث يذكر بعض المفسرين أن المقصود بقول الله – تعالى –: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلاً خَفِيفًا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٨٩ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ (الأعراف:189 – 190)، آدم عليه السلام وزوجه حواء، بزعم أنهما أطاعا الشيطان في تعبيد اسم ولدهما لغير الله في سبيل أمر من أمور الدنيا، وهو الحصول على ولد كامل الخلقة، وما يلحق بهذا مما ظاهره اعتقاد أن النفع والضر يكون من غير الله، تعالى.

حدود البحث:

يختص البحث بإبراز قول من نفى تعلق القصة بآدم وحواء، وتنزيه آدم عليه السلام مما نسب إليه في هذا الشأن وذكر أدلته، وهو قول منقول عن السلف، مع ذكر قول من قال بصحتها من غير إطالة؛ إذ هذا مبسوط في كتب من قال بهذا القول.

أهداف البحث:

1 – تنزيه آدم عن الوقوع في الشرك.

2 – بيان أن الأنبياء معصومون من الشرك.

3 – التأكيد على أن الأنبياء عليهم السلام حققوا التوحيد على الوجه الأكمل.

4 – الإشارة إلى خطر الإسرائيليات التي توجد في بعض كتب التفسير.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في المسائل التالية:

1 – خطورة الموضوع؛ لأنه يتعلق بما نسب إلى

(2) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (1/ 215).

نبي هو أبو البشر والأنبياء عليهم السلام من قصة لا تليق به أو بأحد من الأنبياء، ولم تثبت نسبتها إليه.

2 – ما يترتب على ثبوت هذه القصة من قدح في النبوَّة.

3 – دفع الشبه التي يثيرها المشككون في عصمة الأنبياء عليهم السلام من خلال إبطال هذه القصة.

الدراسات السابقة:

وقفت على الدراسات الآتية التي تطرقت إلى قصة آدم عليه السلام، وهي:

الدراسة الأولى: وردت في كتاب «الشرك في القديم والحديث»، للدكتور أبي بكر محمد زكريا، وهي رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الإسلامية في (11/ 11/ 1418هـ)، وطبعتها مكتبة الرشد، وقد عرض الباحث للمسألة في المجلد الأول، (ص 209 – 233).

الدراسة الثانية: وردت في كتاب «المسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام»، للدكتور: ألطاف الرحمن بن ثناء الله، وهي رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الإسلامية في (20/ 7/ 1424هـ)، وطبعتها الجامعة مؤخراً. وعرض الباحث للمسألة في المجلد الثالث، (ص1320 – 1363).

الدراسة الثالثة: وردت في كتاب «الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم»، للدكتور: أحمد ابن عبدالعزيز بن مقرن القصير، رسالة دكتوراه، نوقشت بجامعة أم القرى، وطبعتها دار ابن الجوزي، وقد عرض الباحث للمسألة من (ص591 – 610).

وقد بذل الباحثون – وفقهم الله – جهوداً يشكرون عليها؛ إلا أن لي ملحوظات على هذه الدراسات الثلاث، وهي كما يلي:

أولاً: لم تتطرق هذه الدراسات (باستثناء الدراسة الثانية) بشكل كاف إلى الحديث عن عصمة الأنبياء مع أهميتها في بحث كهذا، وإنما أشير إليها إشارات لا تفي بالغرض وباختصار لا يسد حاجة البحث (ينظر الشرك في القديم والحديث: 1/ 225-226).

ثانياً: لم تكشف بصورة واضحة عن حقيقة الشرك الذي نسب إلى آدم عليه السلام مع خطورته، كما لم تتطرق إلى ذكر لازم مهم من لوازم إثبات هذه القصة، وهو وقوع نبي من الأنبياء المعصومين في الشرك الأكبر، كما دل عليه الأثر الوارد عن ابن عباس، حيث اعتقد أن الشيطان بيده النفع والضر.

ثالثاً: لم تتحدث عن حقيقة معصية آدم في الجنة، وما ترتب عليها من آثار، وبخاصة أن بعض العلماء الذين قالوا بصحة القصة، لم يستبعدوا وقوعه عليه السلام في طاعة الشيطان باعتبار معصيته الأولى وطاعته للشيطان، وهو في الجنة.

رابعاً: لم تتطرق إلى نبوة آدم متى كانت؟ مع أهميتها في بحث كهذا، وإنما أشير إليها إشارة. (ينظر المسائل

العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام: 3/ 1334، فقرة ب).

الدراسة الرابعة: بحث محكّم بعنوان «تفسير قول الله – تعالى –: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (الأعراف:190) – دراسة عقدية»، للدكتور: سعد بن فلاح العريفي، عضو هيئة التدريس بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، ونُشر البحث حديثاً في مجلة «دراسات إسلامية» التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، في عددها ذي الرقم (20) من (ص9 – 104). وقد وقفت عليه أثناء قيامي بالتعديلات التي طلبها المحكمون، وقد أجاد الباحث وأفاد، وفقه الله. ومع أن بحث الدكتور الفاضل يتعلق بالمسألة التي أبحثها، إلا أن بينهما فروقًا هي كما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بمنهج البحث وطبيعته:

1 – يتعلق بحث الدكتور بالآية الواردة في سورة الأعراف، في حين أن بحثي يتعلق بآدم عليه السلام؛ لذا عالجتُ مسائل لم يتطرق إليها الدكتور الفاضل، كما سيأتي ذكرها.

2 – التركيز في بحثي كان على ذكر قول من قال ببطلان هذه القصة من أئمة السلف في الأغلب وتحرير قولهم، وذكر قول من قال بصحتها باختصار غير مخل دون الإطالة في ذكر أقوالهم التي بينتها الدراسات السابقة، والتي أطالت وأفادت في ذكر الأقوال في الآية، وذكر الإيرادات والاعتراضات بين المفسرين. والسبب في هذا يعود إلى أن القول بنفي القصة – مع شهرة من قال به من علماء السلف – أصبح قولاً مستغرباً يخالف قول جمهور السلف في نظر من قال بصحة القصة؛ لذا كان إشهار هذا القول، وبيان موافقته للقرآن والسنة هو أساس هذا البحث.

3 – غلبت الدراسة التفسيرية وما يتعلق بها من علوم القرآن الكريم على بحث الدكتور.

4 – قلما يخرج الدكتور عند ذكر الأقوال في المسألة عن أقوال المفسرين وعن تفاسيرهم، وقد يعذر في هذا، لارتباط هذه الأقوال بعنوان بحثه. في حين أن بحثي يذكر – أيضاً – أقوال غير المفسرين، من كتب العقائد وغيرها، مثل كتب ابن القيم، وكتب شروح التوحيد، وغيرها.

5 – أطال الدكتور في تخريج الأحاديث والآثار المتعلقة بالمسألة والحكم عليها، إذ بحثها في 24 صفحة (ينظر البحث المذكور: ص27 – 50). بينما اقتصرتُ على حديث سمرة، وأثر ابن عباس رضي الله عنهما، وهما الأساس الذي اعتمد عليه من قال بصحة القصة، أما الآثار الأخرى فهي لتلامذة ابن عباس، وهم يصدرون عنه في ما قالوه في هذه المسألة.

6 – أطال الدكتور – وفقه الله – في ذكر أقوال المفسرين، وما يتعلق بسياق الآية، والقراءات الواردة فيها، وما يتعلق بالضمائر في الآية، وقد استغرق هذا من

بحثه 38 صفحة (51 – 88). بينما اقتصرتُ على ذكر الأهم من أقوال المفسرين، وذكرت ما يتعلق بسياق الآية باختصار.

وسبب اقتصاري في الحديث على الجوانب المتعلقة بالتفسير والحديث في بحثي هذا يعود إلى أربعة أمور:

الأول: أن الدراسات السابقة التي ذكرتُها قد توسعت، وأفادت في ذكر الجوانب التفسيرية والحديثية المتعلقة بالمسألة مناط البحث مما يغني عن بسطه هنا في بحث مقيد بصفحات محددة.

الثاني: أنه يخرج الباحث من الدراسة العقدية للبحث إلى الخوض في فنون أخرى.

الثالث: أن هذه التفاسير، وتخريج الأحاديث والآثار، موجودة في مظانها لمن أراد الاستزادة.

الرابع: أن الأولى التركيز على بحث المسألة من جانب عقدي بحت، وتجلية ما يتعلق بهذا الجانب.

7 – وضع الدكتور ما يتعلق بعصمة الأنبياء في التمهيد، بينما هو عندي في مبحث مستقل، وهو الأنسب في نظري لأمرين:

الأول: أن عصمة الأنبياء لها علاقة مباشرة بالمسألة مناط البحث، فكان إفرادها في مبحث مستقل هو الأولى في نظري.

الثاني: أن الحديث عن العصمة ومتعلقاتها وحدودها يترتب عليه حكم في المسألة موضوع البحث؛ فكان الأولى إفرادها في مبحث مستقل.

8 – أغفل الدكتور الفاضل مراجع معاصرة تحدثت عن المسألة، مثل شروح كتاب التوحيد لبعض الأئمة المعاصرين.

ثانياً: فيما يتعلق بالبحث نفسه:

أغفل الدكتور – وفقه الله – مسائل مهمة – ذكرتُها في بحثي هذا – لها علاقة بقصة آدم عليه السلام، وهي كما يلي:

1 – لم يكشف بصورة واضحة عن حقيقة الشرك الذي نسب إلى آدم عليه السلام مع خطورته، كما لم يتطرق إلى ذكر لازم مهم من لوازم إثبات هذه القصة، وهو وقوع نبي من الأنبياء المعصومين في الشرك الأكبر، كما دل عليه الأثر الوارد عن ابن عباس، حيث اعتقد أن الشيطان بيده النفع والضر.

2 – لم يذكر أقوال العلماء القائلين بصحة القصة التي أفادت أن آدم وقع في نوع من الشرك الأصغر، مع نفيهم أن يكون ما فعله آدم عليه السلام شركاً، فتحقيق القول في هذه المسألة من الأهمية بمكان في بحث كهذا.

3 – لم يعقب على ما قاله قتادة رحمه الله في أن آدم عليه السلام وقع في شرك التسمية، وشرك الطاعة، وليس في شرك العبادة، مع أن الدكتور ذكر أثرين عن قتادة في هذا الشأن (ينظر ص44 من بحثه المنشور). وقول قتادة

استدل به من قال بصحة القصة باعتبار أن ما وقع فيه آدم عليه السلام ليس بشرك.

4 – لم يتطرق الباحث إلى حقيقة معصية آدم عليه السلام في الجنة، وما ترتب عليها من آثار، خصوصاً أن بعض العلماء الذين قالوا بصحة القصة، لم يستبعدوا وقوعه في طاعة الشيطان باعتبار معصيته الأولى وطاعته للشيطان، وهو في الجنة.

5 – لم يتطرق الباحث إلى نبوة آدم عليه السلام متى كانت؟ مع أهميتها في هذا البحث.

6 – لم يشر الباحث الكريم إلى أن الأنبياء عليهم السلام حققوا التوحيد على الوجه الأكمل، وهو ما ذكرتُه في التمهيد للبحث.

المنهج المتبع في البحث:

منهج استنباطي قائم على عرض الأدلة في المسألة، ومن ثم استخلاص الأحكام المتعلقة بالمسألة المبحوثة، يتبع ذلك الاستشهاد بأقوال أهل العلم.

مصطلحات البحث:

1 – **التنزيه:** من النزاهة، وهي البعد عن السوء، ورجل نزيه الخلق: بعيد عن المطامع الدنية[3].

2 – **النبي في اللغة:** مشتق من النبأ، وهو الخبر. وسمي النبي نبيًّا؛ لأنه مُخبرٌ من الله، ويُخْبِرُ عن الله، فهو مُخبَر ومُخبِر. وقيل النبي مشتق من النباوة: وهي الشيء المرتفع. وسمي النبي نبيًّا على هذا المعنى: لرفعة محله على سائر الناس[4]. **والنبي في الاصطلاح**: هو الذي ينبئ بما أنبأ الله به، ويبلغ كلامه إلى عباده[5]، قال ابن تيمية رحمه الله: «الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه، ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم»[6]، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى التوحيد كانوا هم الرسل[7].

3 – الشرك يطلق في اللغة على التسوية بين شيئين، وعدم إنفراد أحدهما دون الآخر[8].

وفي الاصطلاح: تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائصه – سبحانه – وينقسم إلى قسمين:

الشرك الأكبر: هو تسوية غير الله بالله، واتخاذ ند مع الله يعبد كما يعبد الله، وهو محبط للأعمال كلها، ومخرج عن دين الإسلام، وصاحبه – إن مات عليه – يكون مخلداً في النار[9]. **والشرك الأصغر**: وهو كل ما كان ذريعة إلى الشرك الأكبر ووسيلة للوقوع فيه، أو ما جاء

---

(3) ينظر: مادة (نزه) في معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (5/ 417)، والصحاح، للجوهري ص (1035).

(4) ينظر: الصحاح، للجوهري، مادة (نبا) ص (1014)، وأصول الإيمان، لنخبة من العلماء ص (157).

(5) ينظر: النبوات، لابن تيمية (2/ 714).

(6) النبوات (2/ 716).

(7) ينظر: النبوات (2/ 717).

(8) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (شرك) (3/ 265).

(9) ينظر: مدارج السالكين، لابن القيم (1/ 339 – 342)، وأصول الإيمان ص (58، 61).

في النصوص تسميته شركاً، ولم يصل إلى حد الأكبر، وهو يقع في أعمال القلوب كالرياء، وفي هيئة العمل وأقوال اللسان(10).

أما الشرك الجلي: فالمراد به الشرك الظاهر البين، الذي يظهر للناس، سواء كان شركاً أكبر، أو شركاً أصغر(11).

أقسام البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، وقد شملت مباحث الدراسة ما يلي:

- المبحث الأول: الآيات الواردة في قصة آدم وتفسيرها.
- المبحث الثاني: دراسة أسانيد الأحاديث الواردة في القصة.
- المبحث الثالث: بيان حقيقة الشرك المضاف إلى آدم وحواء عند القائلين بصحة القصة.
- المبحث الرابع: عصمة الأنبياء من الشرك.
- المبحث الخامس: حقيقة معصية آدم، وهو في الجنة.

هذا، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

***

المبحث الأول

الآيات الواردة في قصة آدم وتفسيرها

قال الله – تعالى –: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (الأعراف: 189 – 191).

ذهب جماعة من السلف إلى أن المراد بالآية: آدم وحواء عليهما السلام، وأنهما اللذان وقعا في شرك التسمية، وممن قال بهذا القول: ابن عباس، وسمرة بن جندب رضي الله عنهم، وبعض تلامذة ابن عباس؛ كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس. كما قال به جماعة من المفسرين، وفي مقدمتهم: ابن جرير الطبري رحمه الله، ونقل إجماع المفسرين على هذا التفسير، فقال: «وأولى القولين بالصواب قول من قال: عنى بقوله: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ ﴾ في الاسم لا في العبادة، وأن المعني بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك»(12).

وقال بهذا أيضاً: أبو المظفر السمعاني(13)،

(10) ينظر: مدارج السالكين (1/ 342)، وأصول الإيمان ص (63).

(11) ينظر: القول المفيد، لابن عثيمين (1/ 266).

(12) تفسير الطبري (10/ 629).

(13) ينظر: تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني (2/ 239).

والبغوي[14]، وابن الجوزي[15]، والشيخ محمد بن عبدالوهاب[16]، وسليمان بن عبدالله[17]، وابن باز[18]، والفوزان[19] وغيرهم.

ومستند أصحاب هذا القول: هو حديث سمرة ﷺ، فقد روى الإمام أحمد عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: (لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فإنه يعيش. فسموه عبدالحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان، وأمره)[20].

كما أن هذا التفسير هو المنقول عن ابن عباس ﷺ، فقال في تفسير الآية: «لما تغشاها آدم حملت فأتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة، لتطيعني أو لأجعلن له قرني أيل، فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن، ولأفعلن، يخوفهما. سمياه عبدالحارث. فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً. ثم حملت، فآتاهما فقال مثل قوله، فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً، ثم حملت فأتاهما فذكر لهما، فأدركهما حب الولد فسمياه عبد الحارث؛ فذلك قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾». رواه ابن أبي حاتم[21]. ومثل هذا لا يقال بالرأي، بل له حكم الرفع؛ لأنه من الغيب الذي لا يعلم إلا بالوحي[22].

إلا أن حديث سمرة ﷺ الذي استدل به القائلون بصحة القصة فيه مقال، وكذلك الأثر المنقول عن ابن عباس ﷺ، كما سيأتي بيانه.

أما ما حكاه الطبري من إجماع المفسرين على أن المراد بالقصة آدم وحواء ففي دعوى الإجماع نظر؛ وذلك أن ابن جرير الطبري – على خلاف الجمهور – يرى أن مخالفة الواحد أو الاثنين لا تقدح في الإجماع، وإنما يضر الثلاثة[23]، أيضاً، فإن القائلين ببطلان القصة كُثر، وهذا قادح في دعوى الإجماع.

كما استدل أصحاب هذا القول بأن قوله – تعالى –: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ جاء بصيغة التثنية، ولو كان المقصود المشركين لعبر بصيغة الجمع.

وقد أجاب الرازي عن هذا الاعتراض بأن التثنية هي لجنس الذكر، ولجنس الأنثى «لأن ولده قسمان ذكر وأنثى، فقوله: جَعَلا، المراد منه الذكر والأنثى، مرة عبر

---

(14) ينظر: معالم التنزيل، للبغوي (3/ 313 – 314).

(15) ينظر: زاد المسير في علم التفسير ص (534).

(16) في كتاب التوحيد، الباب الخمسين.

(17) ينظر: تيسير العزيز الحميد (2/ 1253).

(18) ينظر: شرح كتاب التوحيد لابن باز ص (135).

(19) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (2/ 286).

(20) رواه الإمام أحمد في المسند، رقم الحديث (20117)، (33/ 305).

(21) تفسير ابن أبي حاتم، رقم (8654) (5/ 1634).

(22) ينظر: روح المعاني، للآلوسي (9/ 185).

(23) ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين العراقي ص (490).

عنهما بلفظ التثنية، لكونهما صنفين ونوعين، ومرة عبر عنهما بلفظ الجمع، وهو قوله – تعالى –: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾»[24].

في حين ذهب جماعة من أهل العلم من السلف ومن غيرهم إلى أن المقصود في الآية ليس آدم وحواء عليهما السلام، بل المقصود أبناء آدم. أو أن المراد بصدر الآية – وهو قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ﴾ – هو آدم وحواء، وأن المراد بقوله: ﴿ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾ كل فرد من بني آدم.

وممن قال به: الحسن البصري، والنحاس، وابن حزم، والزمخشري، وابن العربي، والقرطبي، وابن القيم، وابن كثير، والقاسمي، والمباركفوري، وابن عثيمين، وابن جبرين، والغنيمان، وغيرهم، وسيأتي ذكر أقوالهم أو الإشارة إليها في حينه.

وفسر هؤلاء العلماء قول الله – تعالى –: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ﴾ بأنه – تعالى – خلق البشر جميعاً من آدم وحواء، أما قوله: ﴿ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾، فقد انتقل بالخطاب من العين الذي هو آدم وحواء إلى الجنس، أي: الزوج والزوجة من جميع الذين يقع عليهم هذا الاسم من بني آدم.

قال ابن القيم رحمه الله: «استطرد من الشخص المخلوق من الطين، وهو آدم، إلى النوع المخلوق من النطفة، وهم أولاده، وأوقع الضمير على الجميع بلفظ واحد»[25].

وقال الغنيمان: «المقصود في ذلك الجنس، وليس العين.. والتثنية يصح أن تكون لآدم، ويصح أن تكون للجنس؛ يعني: الزوج وزوجته من جميع الذي يقع منهم ذلك»[26].

وقال آخرون: إن المراد بقوله – تعالى –: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ﴾ «أي: من جنس واحد، وليس فيها تعرض لآدم وحواء بوجه من الوجوه، ويكون السياق فيها جارياً على الأسلوب العربي الفصيح، الذي له نظير في القرآن؛ كقوله – تعالى –: ﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾ (آل عمران:164)، أي: من جنسهم، وبهذا التفسير الواضح البين يسلم الإنسان من إشكالات كثيرة»[27].

وعلى هذا المعنى أو ذاك: فهم متفقون على أن الخطاب في بقية الآية لجنس بني آدم؛ لكل زوج وزوجة من بني آدم لا يشكرون الله على ما أنعم به عليهم من نعمة الولد، وخروجه سليماً بريئاً من العيوب والنقائص، وينسب هذه النعمة إلى غير الله، فقد وقع في الشرك،

(24) مفاتيح الغيب، للرازي (15/ 428 – 429).

(25) هداية الحيارى ص (437)، وينظر: للمؤلف نفسه «التبيان في أيمان القرآن» ص (398).

(26) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (2/ 1049).

(27) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 78 – 79).

ووقع في الكفر.

ولا شك في أن هذا موجود في الذرية كثيراً، فلذلك قررهم اللهّ على بطلان الشرك، وأنهم في ذلك ظالمون أشد الظلم، سواء كان الشرك في الأقوال، أم في الأفعال[28].

قال ابن العربي: «إن المراد بهذا جنس الآدميين؛ فإن حالهم في الحمل وخفته وثقله إلى صفة واحدة، وإذا خف عليهم الحمل استمروا به؛ فإذا ثقل عليهم نذروا كل نذر فيه، فإذا ولد لهم ذلك الولد جعلوا فيه لغير الله شركاء في تسميته وعمله، حتى إن منهم من ينسبه إلى الأصنام، ويجعله لغير الله وعلى غير دين الإسلام، وهذا القول أشبه بالحق، وأقرب إلى الصدق، وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجهال البشر، فكيف بسادتهم وأنبيائهم؟!»[29].

وإلى هذا المعنى ذهب الدهلوي، فقال: «وقد دلت الآية على قلة وفاء الإنسان وكنوده، وكفره بالنعمة. فقد خلقه اللهّ، ورزقه زوجا يأنس بها، وجعل بينهما مودة ورحمة، فلما قرب المخاض ﴿ دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ (الأعراف:189)، فلما رزقا الولد، أقبلا على غير اللهّ بالخضوع والنذر، وتقديم القرابين، فمنهم من يأخذ الولد إلى قبر، ومنهم من يحمله إلى نصب، أو إلى الأولياء المقربين، ومنهم من يقلده قلادة، ومنهم من يقيد رجله بقيد، ومنهم من يسمي ولده «عبد النبي»، والله غني عن عبادتهم ونذورهم، فلا يضرونه، ولا ينقصون من ملكه شيئاً؛ ولكن على أنفسهم يجنون، ويستحقون سخط اللهّ ولعنته»[30].

وقال الشنقيطي رحمه الله: «معنى الآية أنه لما آتى آدم وحواء صالحاً كفر به بعد ذلك كثير من ذريتهما، وأسند فعل الذرية إلى آدم وحواء؛ لأنهما أصل لذريتهما، كما قال: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ﴾، أي بتصويرنا لأبيكم آدم؛ لأنه أصلهم بدليل قوله بعده: ﴿ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ﴾ (الأعراف:11)، ويدل لهذا الوجه الأخير أنه – تعالى – قال بعده: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴾ (الأعراف:190 – 191)، وهذا نص قرآني صريح في أن المراد المشركون من بني آدم، لا آدم وحواء، واختار هذا الوجه غير واحد لدلالة القرآن عليه، وممن ذهب إليه الحسن البصري، واختاره ابن كثير، والعلم عند الله، تعالى»[31].

(28) ينظر: تفسير «تيسير الكريم الرحمن»، لابن سعدي ص (311).

(29) أحكام القرآن (2/ 355)، وينظر: تفسير الكشاف (2/ 187)، والسراج المنير في الإعانة على معرفة كلام ربنا الخبير، للخطيب الشربيني (1/ 449).

(30) رسالة التوحيد، للدهلوي ص (150).

(31) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (2/ 401)، وينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (3/ 78 – 80).

وقال الشيخ ابن عثيمين: «إنها عائدة إلى بني آدم الذين أشركوا شركاً حقيقياً؛ فإن منهم مشركاً، ومنهم موحداً.. والصواب: أن هذا الشرك حق حقيقة، وأنه شرك من إشراك بني آدم، لا من آدم وحواء، ولهذا قال – تعالى – في الآية نفسها: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فهذا الشرك الحقيقي الواقع من بني آدم»[32].

وقال الشيخ الغنيمان: «ذكر خلق آدم، وأنه خلق منه زوجه، ثم انتقل إلى ما وقع لجنس بني آدم، وأن منهم من يعلم أن الله هو الذي يهب الولد السوي الخلقة، ثم يجعلون له شركاء في هذا الموهوب، إما أن يربُّوه على عبادة غير الله، أو يسموه عبد اللات، أو عبد العزى، أو عبد الدار، أو غير ذلك مما هو واقع في الناس كثيراً»[33].

وهذا التفسير هو الذي ثبت عن بعض أئمة السلف بأسانيد صحيحة:

فعن الحسن البصري في قوله – تعالى –: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ قال: «كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم»[34]. وعنه قال: «عنى بها ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده – يعني: قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾»[35]. وعن قتادة قال: «كان الحسن يقول: هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولادًا، فهوّدوا ونَصَّروا»[36].

قال ابن كثير: «وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رحمه الله، أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث – حديث سمرة – عنده محفوظاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لما عدل عنه هو ولا غيره، ولاسيما مع تقواه لله وَوَرَعه، فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب، من آمن منهم، مثل: كعب، أو وهب بن مُنَبّه وغيرهما، كما سيأتي بيانه، إن شاء الله – تعالى – إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع، والله أعلم»[37].

فالخلاصة أن المقصود بالآية هو جنس الزوج والزوجة، أي: الجنس غير المعين، فهو خطاب لجنس الزوج والزوجة، أن هذا مستمر في بني آدم، وليس المقصود به أبا البشر، بل المقصود كل زوج وزوجه لم يعبدا الله حق عبادته، ويجعلون لله شركاء بأن عبّدوا الولد لغير الله، كتسميته بعبد شمس، أو عبد علي، أو عبد الكعبة، أو عبد النبي، أو عبد الحسين، أو ما أشبه ذلك مما هو معروف بين الناس. ويدخل في هذا أن يعلموا الولد عبادة اللات والعزى، أو الأحجار

(32) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86)، 88).

(33) المحاورات لطلب الأمر الرشيد (2/ 1065)، وينظر: السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (2/ 385).

(34) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (10/ 629)، رقم (15597).

(35) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (10/ 629)، رقم (15598).

(36) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (10/ 629)، رقم (15599).

(37) تفسير ابن كثير (3/ 526 – 527)، وينظر: محاسن التأويل، للقاسمي (7/ 2921)، وتحفة الأحوذي، للمباركفوري (8/ 365 – 370)، وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم ص (335 – 336).

والأشجار، أو غير ذلك، مع اعترافهم بأنه هبة من الله، وأنه لا دخل لهذه المعبودات التي يعبدونها في تكوينه وخلقه وإيجاده، هذا هو الصواب في معنى الآية الذي ينبغي أن يكون عليه.

ومما يؤكد هذا المعنى: أن التعبير بكلمة «جعل» يؤكد أن المراد به الجنس، وليس آدم وحواء، فقد قال الله – تعالى – في هذه الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الأعراف:189)، في حين قال في سورة النساء: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (النساء:1)، وآية النساء هي في آدم وحواء باتفاق؛ لأن حواء مخلوقة من نفس آدم. وأما في آية الأعراف فقال: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾؛ لأن المراد ذكر الجنس، لا ذكر النوع وهو آدم، والفرق بين الخلق والجعل: أن الخلق هو ابتداء الشيء من غير مثال سابق، وأما الجعل فهو إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، ويؤكد هذا قوله – تعالى –: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الزمر:6)، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ (النحل:72)، وهذا هو حال كل فرد من بني آدم؛ فإنهم يتناسلون ويتوالدون بعضهم من بعض، وأما حواء فإنها خُلِقَتْ ابتداء من آدم من غير أمٍّ ولا أبٍ[38].

(38) الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، لأحمد القصير ص (607 – 608)، بتصرف واختصار، وينظر:=

وقوله – تعالى –: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بضمير الجمع، وذلك يدل على أن الذين أتوا بهذا الشرك جماعة، ولو كان آدم وحواء؛ لقال: عما يشركان[39].

ومن الأدلة التي استدل بها القائلون ببطلان هذه القصة، وعدم صحة نسبتها إلى آدم عليه السلام ما يلي:

أولاً: لو ثبتت هذه القصة عن آدم لذكر الله توبته؛ لأنه – جل وعلا – لم يذكر في كتابه الكريم ذنباً عن نبي من الأنبياء إلا ذكر توبته عن هذا الذنب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولكن المقصود هنا: أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا ذكر توبته منه، كما ذكر في قصة آدم، وموسى، وداود، وغيرهم من الأنبياء»[40]، وقال رحمه الله: «والله – تعالى – لم يذكر في القرآن شيئا من ذلك عن نبي من الأنبياء إلا مقرونا بالتوبة والاستغفار»[41]. وقال الشيخ ابن عثيمين: «لا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما، ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله – تعالى – إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر

=مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، مادة (جعل) ص (196).

(39) ينظر: تفسير الرازي (15/ 70)، وتفسير اللباب، لابن عادل (8/ 418)، والقول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86).

(40) مجموع الفتاوى (15/ 148).

(41) المرجع السابق (10/ 296).

توبتهم منها، كما في قصة آدم نفسه حين أكل من الشجرة وزوجه، وتابا من ذلك»[42].

ثانياً: يلزم من إثبات هذه القصة الزعم بأن آدم عليه السلام مات على الشرك، وهذا افتراء على آدم عليه السلام، وعلى الأنبياء كافة؛ إذ فيه تجويز لموت الأنبياء على الشرك. يقول الشيخ ابن عثيمين: «لو كانت هذه القصة في آدم وحواء لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قلنا: ماتا عليه؛ كان ذلك أعظم.. فمن جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية، وإن كان تابا من الشرك فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما، ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما»[43].

ثالثاً: أن آدم عليه السلام اعتذر للخلق عندما طلبوا منه الشفاعة يوم القيامة بأكله للشجرة، وهي معصية؛ ولو وقع منه الشرك – كما دلت عليه هذه القصة – لكان اعتذاره بما وقع منه من الشرك أولى من اعتذاره بالمعصية. قال الشيخ ابن عثيمين: «إنه ثبت في حديث الشفاعة أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة، فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية[44]، ولو وقع منه الشرك لكان اعتذاره به أقوى وأولى وأحرى»[45].

رابعاً: أن آدم عليه السلام كان أعرف بإبليس وعداوته الشديدة له، فكيف يكرر خطأه ويطيعه في معصية الله؟ يقول ابن العربي: «فإن آدم وحواء – وإن كان غرهما بالله الغرور – فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، وما كانا بعد ذلك ليقبلا له نصحاً ولا يسمعا منه قولاً»[46]. ويقول الشيخ ابن عثيمين: «في هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما وقال: أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة. وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، وإنما يأتي بشيء يقرب قبول قوله، فإذا قال: أنا صاحبكما الذي أخرجكما من الجنة، فسيعلمان علم اليقين أنه عدو لهما، فلا يقبلان منه صرفا ولا عدلا»[47]. ويقول الشيخ الغنيمان: «هذا من العجب! فهل يعقل أن آدم الذي هو أكمل الخلق عقلاً، وعقول أبنائه بالنسبة إليه ضعيفة، أنه يأتيه الشيطان، ويقول له: أنا صاحبك الذي أخرجتكما من الجنة، وسأفعل وأفعل، ويطيعه ويصدقه! هذه من الأمور الممتنعة»[48].

---

(42) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 85)، وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1062).

(43) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 85)، وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1062).

(44) رواه البخاري، كتاب التفسير، رقم (4712)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (327)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(45) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 85).

(46) أحكام القرآن، لابن العربي (2/ 355). وينظر: السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (2/ 385).

(47) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86).

(48) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد=

خامساً: وردت في القصة نصوص تفيد تصديق آدم بقدرة إبليس على الخلق، وهذا شرك في الربوبية، لا يقع فيه من كان ضعيف الإيمان، فكيف بنبي مكلم؟ مما يدل على بطلانها. يقول الشيخ ابن عثيمين: «إن في قوله – أي الشيطان – في هذه القصة: «لأجعلن له قرني أيل»: إما أن يصدقا أن ذلك ممكن في حقه؛ فهذا شرك في الربوبية؛ لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله، أو لا يصدقا؛ فلا يمكن أن يقبلا قوله، وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه»[49]. كما أنه «ليس من المعقول أن الشيطان يأتي إلى آدم وحواء، ويهددهما يقول: سأجعل له قرن أيل، فهذا لا ينطلي على آحاد الناس، فكيف يغتر به أكملهم، وهو أبوهم؟!»[50].

سادساً: خص الله – تعالى – آدم عليه السلام بتعليمه الأسماء كلها، والمراد بالأسماء كلها – كما قال الآلوسي – أسماء الأشياء علوية أو سفلية[51]، قال ابن تيمية: «إن الله علمه أسماء كل شيء، وهذا هو قول الأكثرين، كابن عباس وأصحابه؛ قال ابن عباس: «علمه حتى الفسوة والفسية، والقصعة والقصيعة»، أراد: أسماء الأعراض والأعيان، مكبرها ومصغرها. والدليل على ذلك ما ثبت في الصحيحين[52] عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث الشفاعة: (إن الناس يقولون: يا آدم! أنت أبو البشر. خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وعلمك أسماء كل شيء). وأيضا قوله: ﴿ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ لفظ عام مؤكد؛ فلا يجوز تخصيصه بالدعوى»[53]. ولاشك في أن إبليس من ضمن هذه الأسماء على القول بأن من أسمائه: الحارث، فمن الثابت «أن آدم عليه السلام كان من أشد الناس معرفة بإبليس، وكان عالماً بجميع الأسماء، كما قال – تعالى –: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة:31)، فلابد أن يكون قد علم أن اسم إبليس هو الحارث، فمع العداوة الشديدة التي بينهما، ومع علمه بأن اسم إبليس الحارث، كيف يسمي ولده بعبد الحارث؟ وكيف ضاقت عليه الأسماء بحيث لم يجد سوى هذا الاسم؟»[54]. أيضاً لو «أن أحدنا حصل له ولد، فجاءه إنسان ودعاه إلى أن يسمي ولده بهذا الاسم؛ لزجره وأنكر عليه أشد الإنكار، فآدم عليه السلام مع نبوته وعلمه الكثير الذي حصل من قوله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ وتجاربه الكثيرة التي حصلت له بسبب الزلة لأجل

=(2/ 1060).

(49) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86)، وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد (2/ 1060 – 1061).

(50) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1065).

(51) روح المعاني (1/ 319).

(52) البخاري، كتاب التفسير، رقم (4476)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم (475) من حديث أنس رضي الله عنه.

(53) مجموع الفتاوى (7/ 94).

(54) تفسير اللباب، لابن عادل (8/ 418).

وسوسة إبليس، كيف لم يتنبه لهذا القدر المنكر؟»[55].

سابعاً: لم يأت ذكر للشيطان في الآية، «فلو كان هو المتسبب في التسمية لجرى له ذكر، فالمقام مقام التحذير من الانخداع بوسوسة إبليس؛ كما نص في واقعة الأكل من الشجرة على أنه كان بوسوسة الشيطان: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ (الأعراف:20)؛ ليحذر أبناء آدم وحواء من وسوسة الشيطان لهم، ولو كانت التسمية من وحي الشيطان ووسوسته لنص عليها تحذيراً لأبناء آدم، كما نص على ذلك في واقعة الأكل من الشجرة»[56].

قال الرازي: «﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (الأعراف:191)، هذا يدل على أن المقصود من الآية: الرد على من جعل الأصنام شركاء لله تعالى، ولم يجر لإبليس اللعين في هذه الآية ذكر... ولو كان المراد إبليس لقال: أيشركون من لا يخلق؛ لأن العاقل إنما يذكر بصيغة «من» لا بصيغة «ما»»[57].

ثامناً: ومما يقدح – أيضاً – في هذه القصة كون الشيطان اسمه: الحارث، هذا يحتاج إلى إثبات ذلك عن النبي ﷺ، وليس في هذا شيء يثبت، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «خير الأسماء: عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها: حارث وهمام»[58]، ولو كان الشيطان اسمه الحارث لما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا جعل التسمية به جائزة في قوله: «أصدقها حارث»، فيجوز أن يسمي الإنسان ولده حارثاً أو هماماً؛ لأن الحرث هو العمل، والهم هو عمل القلب[59].

* * *

المبحث الثاني

دراسة لأسانيد الأحاديث الواردة في القصة

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الصمد، حدثنا عمر ابن إبراهيم، حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: (لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث؛ فإنه يعيش، فسموه عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان، وأمره)[60].

---

(55) تفسير اللباب، لابن عادل (8/ 418).

(56) عصمة الأنبياء، لمحمد أبو النور الحديدي ص (248).

(57) تفسير الرازي (15/ 70)، وينظر: تفسير اللباب (8/ 418).

(58) رواه أحمد (31/ 377)، رقم (19032)، وأبو داود، كتاب الأدب، رقم (4950)، وصححه الألباني في الموضع نفسه.

(59) شرح فتح المجيد، لعبدالله الغنيمان، دروس صوتية مفرغة، الدرس (115).

(60) رواه الإمام أحمد في المسند، رقم (20117)، (33/ 305)، والترمذي، كتاب التفسير، رقم (3077)، (5/ 118)، والطبري في تفسيره، رقم (15584)، (10/ 623)، والبزار في البحر الزخار، رقم (4580)، (10/ 428)، والحاكم في المستدرك، رقم (4003)، (2/ 594). عن عبد الصمد بن عبدالوارث، ثنا عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ. قال محقق المسند: «إسناده=

الحديث من رواية عمر بن إبراهيم، أبي حفص العبدي البصري، وقد عدّله القليل من علماء الجرح والتعديل، وجمهورهم على جرحه. وممن عدله: أبو حاتم، وابن معين قالا فيه: «صدوق صالح». وقال أحمد، وأبو زرعة: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس[61].

والصواب أنه ضعيف لأسباب أربعة:

الأول: أن الجرح مقدم على التعديل، كما هو معلوم عند المحدثين.

والثاني: أن جمهور المحدثين على تضعيفه.

والثالث: أن بعض من ورد عنه توثيقه من أئمة الحديث، لهم أقوال في تضعيفه.

والرابع: أن عمر بن إبراهيم ضعيف في رواية الحديث عن قتادة، وحديثه عنه مضطرب، ويروي عنه مناكير، وهذا قد يكون إجماعاً بين المحدثين، وهذا الحديث رواه عن قتادة.

وأذكر هنا أقوال أئمة أهل الحديث في تضعيف عمر بن إبراهيم أبي حفص العبدي البصري، منها:

قال أحمد بن حنبل: «يروي عن قتادة أحاديث مناكير، ويخالف»[62]. وقال: «له أحاديث مناكير»[63]. وقال العقيلي: «له غير حديث عن قتادة مناكير لاَ يُتَابَعُ منها على شيء»[64].وقال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه ولا يحتج به»[65]، وقال ابن حبان: «عمر بن إبراهيم العبدي، يروي عن قتادة، روى عنه ابنه الخليل بن عمر ابن إبراهيم، يخطىء ويخالف»[66]، وقال: «كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا»[67]، وقال ابن عدي – أيضاً – في عمر بن إبراهيم: «عمر بن إبراهيم بصري. يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها»[68]، وقال: «وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»[69]، وقال الدارقطني: «لين يترك»[70].

أيضاً فإن الحسن البصري رحمه الله كثير التدليس، ولا تصح الرواية عنه إلا إذا صرح بالسماع، كما أن في سماعه من سمرة خلافاً مشهوراً، قال الألباني رحمه الله: «إن

=ضعيف، عمر بن إبراهيم – وهو العبدي أبو حفص البصري – في روايته عن قتادة ضعف، والحسن مشهور بالتدليس، ولم يذكر سماعه من سمرة»، وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم (342)، (1/ 516 – 517).

(61) ينظر: ميزان الاعتدال (3/ 178).

(62) الضعفاء، للعقيلي (3/ 146).

(63) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (3/ 108).

(64) الضعفاء، للعقيلي (3/ 146).

(65) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (6/ 98).

(66) الثقات، لابن حبان (8/ 446).

(67) المجروحين، لابن حبان (2/ 89).

(68) الكامل (6/ 85).

(69) المرجع السابق (6/ 88).

(70) سؤالات البرقاني، للدارقطني ص (50).

الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس ولم يصرح بسماعه من سمرة. وقال الذهبي في ترجمته من الميزان: كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضعف احتجاجه»[71].

وذكر ابن كثير للحديث طريقاً أخرى، أخرجها ابن مردويه[72]؛ لكن مدارها على الحسن البصري، وهو لم يصرح فيها بالسماع، كما أن في سند ابن مردويه من لا يعرف[73].

وذكر ابن عدي في الكامل طريقاً أخرى من رواية شعبة عن قتادة، لكنها منكرة لا تصح. فروى بسنده عن سليمان الشاذكوني، عن غندر، عن شعبة، عن قتادة به. قال ابن عدي: «وهذا من حديث شُعْبَة عن قتادة منكر لا أعرفه إلاَّ من حديث الشاذكوني عن غندر عنه. وإنما يروي هذا عن قتادة: عُمَر بن إبراهيم. وللشاذكوني حديث كثير مستقيم.. وأنكر ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتها، بعضها مناكير، وبعضها سرقة. وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان: إنه ذهبت كتبه، فكان يحدث حفظاً فيغلط»[74].

فالمحفوظ أنه من طريق عمر بن إبراهيم عن قتادة، وليس شعبة عن قتادة، قال الترمذي: «لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد، ولم يرفعه»[75]، وقال البزار: «ولا نعلم هذا الحديث رواه أحد إلا سمرة، ولا نعلم رواه، عن قتادة إلا عمر بن إبراهيم»[76]، قال الذهبي: «حديث منكر»[77].

وقال ابن كثير: «هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به. ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة مرفوعا، فالله أعلم.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعًا، كما قال ابن جرير[78]: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. وحدثنا ابن علية عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جندب، قال: سمى آدم ابنه «عبد الحارث».

(71) سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم (342)، (1/ 516 – 517)، وانظر كلام الذهبي في: الميزان (1/ 527).

(72) تفسير ابن كثير (3/ 526).

(73) ينظر: الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم ص (592).

(74) الكامل (4/ 305).

(75) سنن الترمذي (5/ 118).

(76) البحر الزخار (10/ 428).

(77) ميزان الاعتدال للذهبي (3/ 179).

(78) تفسير الطبري رقم (15585)، (15586)، (10/ 623 – 624).

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعًا، لما عدل عنه... فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب، من آمن منهم، مثل: كعب، أو وهب بن مُنَبِّه، وغيرهما»[79].

أما الأثر الوارد عن ابن عباس رضي الله عنهما، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن شريك، عن خصيف، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ (الأعراف:190)، قال: «الله هو الذي خلقكم من نفس واحدة، وجعل منها زوجها ليسكن إليها، فلما تغشاها آدم حملت، أتاهما إبليس، فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة. لتطيعنني أو لأجعلن له قرني أيل؛ فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن يخوفهما، سمياه عبد الحارث. فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتاً. ثم حملت – يعني الثانية – فأتاهما أيضاً، فقال: أنا صاحبكما الذي فعلت ما فعلت، لتفعلن أو لأفعلن ولأفعلن يخوفهما، فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً. ثم حملت الثالثة فأتاهما أيضاً فذكر لهما، فأدركهما حب الولد، فسمياه: عبد الحارث. فذلك قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾»[80].

وهذا الأثر مداره على خصيف بن عبدالرحمن الجزري أبي عون، وهو سيء الحفظ، وقد ضعفه أئمة الحديث كأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطان[81]، وقال أبو حاتم الرازي: خصيف صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه[82]. وقال النسائي: «ليس بالقوي»[83]. وقال ابن حبان: «كان يخطئ كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه»[84]. وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء»[85].

وفي السند شريك بن عبدالله النخعي، قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»[86].

وهذا الأثر في قصة آدم أخذه ابن عباس رضي الله عنهما – فيما يظهر – عن أهل الكتاب، ثم تلقفه عن ابن عباس جماعة من أصحابه، قال ابن كثير رحمه الله: «وقد تلقى هذا الأثر عن ابن عباس جماعة من أصحابه، كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة. ومن الطبقة الثانية: قتادة، والسدي، وغير واحد من السلف، وجماعة من الخلف، ومن المفسرين من المتأخرين جماعات لا يحصون كثرة،

(79) تفسير ابن كثير (3/ 526 – 527).

(80) تفسير ابن أبى حاتم، رقم (8654)، (5/ 1634).

(81) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 403)، والكامل في الضعفاء (3/ 523).

(82) الجرح والتعديل (3/ 404).

(83) الضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (98).

(84) المجروحين (1/ 287).

(85) تقريب التهذيب ص (297).

(86) المرجع السابق ص (436).

وكأنه – والله أعلم – أصله مأخوذ من أهل الكتاب؛ فإن ابن عباس رواه عن أبي بن كعب، كما رواه ابن أبي حاتم[87].. عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب قال: «لما حملت حواء أتاها الشيطان، فقال لها: أتطيعيني ويَسْلَم لك ولدك؟ سميه عبدالحارث، فلم تفعلْ، فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل. ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون بَهِيمة، فهيَّبها فأطاعا». وهذه الآثار يظهر عليها – والله أعلم – أنها من آثار أهل الكتاب... وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمه الله، في هذا، والله أعلم، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته؛ ولهذا قال الله: ﴿ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (الأعراف:190)»[88].

قال الشيخ ابن عثيمين: «أما القصة التي تروى عن ابن عباس..فإن هذه القصة قصة مكذوبة ليست بصحيحة، وحتى إن صحت عن ابن عباس فإنه رضي الله عنه ممن عرفوا بالأخذ من بني إسرائيل، فتكون هذه القصة من الإسرائيليات»[89].

وقال ابن جبرين رحمه الله: «هذه القصة لم تثبت مرفوعة، وإذا كانت موقوفة على بعض الصحابة، فإنهم أخذوها من كتب بني إسرائيل، وعن قصاصهم، ولم يتثبتوا، واعتقدوا أن هذا تفسيرها الحق»[90]. وقال الغنيمان: «وهذه الحكاية يظهر أنها مأخوذة عن أهل الكتاب»[91]، وقال في حديث ابن عباس الذي رواه ابن أبي حاتم: «نقول: إنه لا يصح، وإن رواه ابن أبي حاتم»[92].

ثم إن بعض تلامذة ابن عباس رضي الله عنه الذين نقلوا عنه هذا القول؛ قالوا بخلافه، ومنهم عكرمة مولى ابن عباس رحمه الله، قال النحاس: «روي عن عكرمة أنه قال: لم يخص بهذا آدم وحواء وحدهما. والتقدير على هذا: الجنس كله، أي: خلق كل واحد منكم ﴿ مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا ﴾ أي: من جنسها زوجها. ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا ﴾ على الجنس كله، وكذا ﴿ دَّعَوَا ﴾ يراد به الجنسان الكافران، ثم حمل ﴿ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ على معنى الجميع. فهذا أولى – والله أعلم – من أن ينسب إلى

(87) تفسير ابن أبي حاتم، رقم (8653)، (5/ 1633).

(88) تفسير ابن كثير (3/ 528).

(89) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (4/ 588 – 589)، وابن عباس هو ممن يروي عن كعب الأحبار، كما ذكر غير= واحد ممن ترجم لكعب الأحبار، منهم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (7/ 161)، والحافظ في الإصابة (5/ 649)، في ترجمة «كعب الأحبار».

(90) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (2/ 386).

(91) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1060).

(92) المرجع السابق (2/ 1061).

الأنبياء عليهم السلام مثل هذا»[93].

***

المبحث الثالث

بيان حقيقة الشرك المضاف إلى آدم وحواء عند القائلين بصحة القصة

ذهب العلماء الذين قالوا بصحة القصة المنسوبة إلى آدم عليه السلام إلى أن الذي وقع فيه آدم هو من باب المعصية، فهو شرك في الطاعة، وليس في العبادة، قال قتادة رحمه الله: «شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته»[94].

فآدم وحواء أطاعا إبليس في تسمية المولود بعبد الحارث، فكان عصيانهما من هذا الباب. وهو وإن سمي شركاً، فهو بمعناه اللغوي؛ فليس شركاً أصغر أو أكبر، وإنما هو تشريك في الطاعة؛ كما قال – جل وعلا –: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً ﴾ (الفرقان:٤٣)، فكل من جعل هواه متبعاً فقد جعله مطاعاً، وهذا نوع تأليه؛ لكن لا يقال: عبد غير الله، أو أله غير الله، أو أشرك بالله – جل وعلا – لكن هو نوع تشريك، فكل طاعة للشيطان أو للهوى فيها هذا النوع من التشريك[95].

قال البغوي: «جعلا له شريكاً إذ سمياه عبدالحارث، ولم يكن هذا إشراكاً في العبادة، ولا أن الحارث ربهما؛ فإن آدم كان نبياً معصوماً من الشرك، ولكن قصد إلى أن الحارث كان سبب نجاة الولد وسلامة أمة، وقد يطلق اسم العبد على من لا يراد به أنه مملوك، كما يطلق اسم الرب على من لا يراد به أنه معبود، هذا كالرجل إذا نزل به ضيف يسمي نفسه عبد الضيف، على وجه الخضوع، لا على وجه أن الضيف ربه، ويقول للغير: أنا عبدك، وقال يوسف عليه السلام لعزيز مصر: ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ﴾ (يوسف:23)، ولم يرد به أنه معبوده، كذلك هذا»[96].

والقول بأن المراد بالشرك هو معناه في اللغة فيه نظر؛ وذلك أن الأصل أن الألفاظ تحمل على الحقيقة الشرعية، فالشرك هنا هو الشرك الشرعي لا اللغوي[97]. كما أن ظاهر الآية يدل على وقوع شرك حقيقي؛ لكن الشرك وقع من بني آدم، وليس من آدم عليه السلام، قال الشيخ ابن عثيمين: «إنها عائدة إلى بني آدم الذين أشركوا شركاً حقيقياً، فإن منهم مشركاً، ومنهم موحداً.. وهذا الشرك حق حقيقة، وأنه شرك من إشراك بني آدم، لا من آدم وحواء»[98].

فظاهر الآية يدل على أن آدم وحواء – على قول من قال: إن الآية نزلت فيهما – وقعا في شرك الطاعة: طاعتهما الشيطان في تعبيد الاسم لغير الله، فقد عبَّدا

(93) معاني القرآن، للنحاس (3/ 116).

(94) رواه ابن جرير الطبري (10/ 626)، رقم (15592).

(95) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص (472 – 473).

(96) معالم التنزيل، للبغوي (3/ 313 – 314).

(97) ينظر: منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي ص (690).

(98) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 86، 88).

الاسم لغير الله – تعالى –، وأطاعا الشيطان فيما طلب منهما. فروى ابن جرير الطبري عن قتادة قال: «شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته»[99].

وهذا النوع من الشرك – طاعة الشيطان في تعبيد الاسم لغير الله – من الشرك الأصغر، وقد يصل إلى الشرك الأكبر إذا قُصد به معنى العبودية، قال الشيخ الفوزان: «هذا ليس بشرك أكبر، إنما هو شركٌ أصغر، وهو شركٌ في الطاعة والألفاظ، لا في المعاني والمقاصد والنيّات، وقد يقع من الأنبياء بعض الذنوب الصغار التي عاتبهم الله عليها، ثم يتوبون منها، ويتوب عليهم، والعِصمة إنما هي من الذنوب الكبائر، ومن الاستمرار على الصغائر»[100]، وكلام الشيخ الفوزان هنا فيه نظر، ففرق بين المعصية الصغيرة غير المقصودة، وبين الوقوع في الشرك حتى وإن كان أصغر، فهو من كبائر الذنوب.

وقال: «إن تعبيد الأسماء لغير الله يُعتبر من الشرك الأصغر، وهو شرك الطاعة، إذا لم يقصد به معنى العبودية، فإن قصد به معنى العبودية والتألُّه صار من الشرك الأكبر، كما عليه عُبّاد القبور الذين يسمون أولادهم: عبدالحسين، أو عبدالرسول، أو عبد الكعبة، أو غير ذلك. هؤلاء في الغالب يقصدون التأله، ولا يقصدون مجرد التسمية، وإنما يقصدون التأله بذلك، والتعبد لهذه الأشياء، فهذا يعتبر من الشرك الأكبر»[101].

وقال الشيخ ابن عثيمين: «الصواب أنه لا يجوز أن يعبد لغير الله مطلقاً، لا بعبد المطلب ولا غيره، وعليه فيكون التعبيد لغير الله من الشرك»[102].

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: «ومن شكر النعم أن الله – جل وعلا – إذا أنعم على عبد بولد، وجعله سليما معافى، ورزقه بتلك النعمة – التي هي نعمة الولد – أن يشكر الله عليها، ومن عدم شكر النعمة تلك ونسبتها إلى غير الله: أن يعبد الولد لغير الله – جل وعلا – فإن هذا مضاد للاعتراف بأن المنعم بذلك الولد هو الله – جل جلاله – وقد يصل ذلك إلى حد الشرك الأكبر، إذا عَبَّد الولد لولي أو لعبد صالح، وهو يعني حقيقة العبودية التي هي أن هذا عبد لذاك؛ لأن ذاك إله. كمن يُعبِّد لبعض المشايخ، فيقول: عبد السيد، ويعنون به: السيد البدوي، ويقولون: عبد زينب، وعبد علي، وعبد عمرو، ونحو ذلك من الأسماء التي فيها اعتقادات»[103].

وظاهر القصة يدل على أن الذي وقع من آدم عليه السلام – فضلاً عن شرك الطاعة: طاعة الشيطان – تعبيد الاسم لغير الله تعالى، والخوف من غير الله في أن يصيب

(99) رواه ابن جرير في تفسيره، رقم (15591)، (10/ 625)، ورقم (15592)، (10/ 626).

(100) إعانة المستفيد (2/ 286 – 287).

(101) المرجع السابق (2/ 288).

(102) القول المفيد، لابن عثيمين (3/ 82).

(103) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص (470).

الولد بما يضره، ويجعله غير كامل الخلقة؛ بل لو كان ما وقع منه هو طاعة للشيطان فقط، فهو شرك؛ لأنه أشرك مع الله مخلوقاً في طاعته – جل وعلا –. فالشرك في الطاعة شرك، ولا يجوز أن يقع من نبي من الأنبياء، ولو كان مثل هذا وقع لذكر الله – جل وعلا – التوبة، وأنه تاب منها؛ لأنه لا يجوز أن يقر عليها.

ثم القول بأن هذا الشرك إنما هو في التسمية من غير قصد لحقيقتها فيه نظر؛ «فلو قال إنسان: «واللات»، فقال: ما قصدت معناها، هذا شيء جرى على لساني، نقول: أنت وقعت في الشرك، ولو لم تقصد معناه، يجب أن تتوب منه، وهذا يجب أن ينزه آدم عنه»[104].

قال الشيخ ابن جبرين رحمه الله: «جاء في هذه القصة أنهما سميا ولدهما: عبدالحارث. وهذا لاشك أنه يعتبر شركاً؛ حيث يقول: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (الأعراف:190)، وليس في الآية دليل على أن الشركة هي شركة في العبادة، إنما قال: ﴿ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ ﴾ من أجل ذلك فسرها السلف بقولهم: «شركاء في الطاعة، ولم يكن في العبادة» أي: أنهما جعلا له شركاء، حيث أطاعا في ذلك أولئك الشركاء، ولم يعبدا أولئك الشركاء، إنما هم شركاء في الطاعة دون العبادة. ومن المعلوم أن العبادة هي: الذل للمعبود، وأن الطاعة تعظيم لذلك المطاع، والتعظيم حق لله – تعالى –؛ ولهذا سمى الله الذين يطيعون غير الله في معصية الله، سماهم مشركين، وجعلهم متخذين لهم أرباباً؛ لقوله – تعالى –: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾، إلى قوله: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة:31)، وإنما شركهم شرك طاعة؛ حيث إنهم يطيعون ولاتهم وأكابرهم وعبَّادهم ورهبانهم وعلماءهم الفسقة، ونحوهم في تحليل الحرام، وتحريم الحلال، فكان هذا شركا. فشرك الطاعة هو شرك في العبادة. فلو كان آدم وحواء قد وقع منهما هذا الشرك لما أقره الله؛ ولعاقبهما عقوبة أشد من عقوبتهما الأولى.. فلا يمكن أن يقع منه هذا الشرك؛ بل لا يمكن أن يقع منه أي نوع من أنواع الشرك: لا شرك طاعة، ولا شرك عبادة، ولا شرك فيما أعطاه الله؛ فالصحيح أن القصة في جنس بني آدم، وليست في التعبيد خاصة»[105].

وقال الشيخ الغنيمان: «هذه القصة فيها تعبيد الولد لغير الله، وهذا ظاهر أنه شرك»[106].

وعلى قول من قال: إن ما وقع فيه آدم عليه السلام هو من الشرك الأصغر، فالوقوع في الشرك قبيح من العبد

---

(104) المحاورات لطالب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1066).

(105) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (2/ 388 – 389).

(106) المحاورات لطالب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد (2/ 1065).

مهما كان نوع هذا الشرك، فما بالك إذا كان من نبي مكلم مثل آدم عليه السلام؟، يقول إسماعيل بن عبدالغني الدهلوي: «الشرك أقبح العيوب، وما زال الناس يعتبرون إساءة الأدب مع كبرائهم وسادتهم أكبر عيب وأعظم خرق، فلما كان – تبارك وتعالى – أكبر من كل كبير، كانت إساءة الأدب إليه، والإشراك معه عيباً ليس فوقه عيب، وخرقاً لا يفوقه خرق»(107).

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الوقوع في الشرك الأصغر، فقال: (أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر)(108).

أيضاً من المعلوم أن الشرك الأصغر من أكبر الكبائر، وفاعله إن لم يتب يكون تحت المشيئة عند بعض العلماء، وعند المحققين أنه لا يغفر إلا بالتوبة، لعموم قوله – تعالى –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ (النساء:48)، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ (النساء:116)، وهذا هو الصواب، ومن هنا يقال: إن الشرك الأصغر أكبر الكبائر(109).

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: «الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله – تعالى – أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وما دونه من الذنوب فهو داخل تحت المشيئة: إن شاء غفره لمن لقيه به، وإن شاء عذبه»(110).

وقال الشيخ صديق حسن خان: «الشرك لا يُغفر، ولابد له من العقاب الذي عليه. فإن كان الشرك أعظم درجة مما يصير به صاحبه كافراً، فجزاؤه جهنم يخلد فيها مهاناً إلى أبد الآباد.. وإن كان أصغر درجة يلقى صاحبه عقاباً عُيِّن له. وسائر الذنوب وباقي الآثام في مشيئة الله – تعالى –، إن شاء عذب عليها، وإن شاء غفرها»(111).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: «قال العلماء في قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ (النساء:٤٨): إن في هذه الآية دليلاً على أن المغفرة لا تكون لمن أشرك شركاً أكبر، أو أشرك شركاً أصغر، فإن الشرك لا يدخل تحت المغفرة، بل يكون بالموازنة، فهو لا يغفر إلا بالتوبة، فمن مات على ذلك غير تائب فهو غير مغفور له ما فعله من الشرك، وقد يغفر الله – تعالى – غير الشرك، كما قال:

(107) رسالة التوحيد المسمى بـ«تقوية الإيمان» ص (90).

(108) رواه الإمام أحمد في المسند، رقم (23630)، (39/ 39)، وحسن إسناده المحقق.

(109) ينظر: الدين الخالص، لصديق حسن خان (1/ 387)، وتقييد= الشوارد من القواعد والفوائد، لعبدالعزيز الراجحي ص (72).

(110) فتح المجيد (1/ 173)، رواه الإمام أحمد في المسند، رقم (23630)، (39/ 39)، وحسن إسناده المحقق.

(111) الدين الخالص (1/ 387).

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (النساء:48)، فجعلوا الآية دليلاً على أن الشرك الأكبر والأصغر لا يدخل تحت المشيئة»[112].

أيضاً، فإن ظاهر القصة يدل على أن آدم وقع في نوع ثالث من أنواع الشرك فضلاً عن وقوعه في شرك التسمية، وشرك الطاعة. وهذا النوع: هو شرك الخوف، واعتقاد أن النفع والضر بيد غير الله – تعالى –، فخاف آدم وحواء أن يصيب الشيطان ولدهما بضرر أو عاهة، أو يميته الشيطان. يدل عليه ما جاء في أثر ابن عباس رضي الله عنهما: «لما تغشاها آدم حملت، فأتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة لتطيعاني أو لأجعلن له قرني أيل، فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن – يخوفهما»، ظاهره يدل على أن آدم وحواء وقعا في الخوف الاعتقادي خوف السر، وهو خوف عبادة من غير الله، وهو شرك أكبر؛ لأنهما خافا أن يخرج ميتاً بسبب الحارث، أو يخرج معاقاً، أو على هيئة حيوان له قرون فيتسبب بخروجه بقتل حواء.

أيضاً ظاهر القصة يفيد اعتقاد آدم وحواء أن للشيطان القدرة على الخلق والإيجاد والإماتة، يدل عليه قول الشيطان لهما: «لتطيعاني أو لأجعلن له قرني أيل» وهذا متعلق بالخلق والإيجاد، ثم اعتقاد أن سبب خروج ابنهما ميتاً هو بفعل الشيطان فهو الذي أماته، وهذا متعلق بربوبية الله – تعالى – فهو الذي يحيي ويميت، سبحانه.

فالقول بأن ما وقع فيه آدم هو شرك في الطاعة أو التسمية فقط باطل؛ بل يدخل فيه الوقوع في الشرك الأكبر كما تدل عليه ظاهر القصة، وهذا يدل على بطلانها؛ فآدم عليه السلام معصوم من الوقوع في الشرك بنوعيه: الأكبر والأصغر، وهو منزه عنه، وقد أنكر ابن حزم رحمه الله إنكاراً شديدا على من اعتقد أن آدم عليه السلام وقع في الشرك، وبين أن القصة لا تصح[113]. قال ابن القيم: «إنما بعثت الرسل بمحق الشرك من الأرض ومحق أهله وقطع أسبابه وهدم بيوته ومحاربة أهله»[114].

* * *

المبحث الرابع

عصمة الأنبياء من الشرك

العصمة في اللغة: المنع، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ (هود:43)، أي يمنعني من الماء[115]. قال القرطبي: «سميت العصمة عصمة؛ لأنها تمنع من ارتكاب المعصية»[116].

(112) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص (53)، وينظر: القول المفيد، لابن عثيمين (1/ 140 – 141)، (266 – 267).

(113) ينظر: الفصل (4/ 11).

(114) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (3/ 1382 – 1383).

(115) ينظر: لسان العرب، مادة (عصم) (12/ 403).

(116) الجامع لأحكام القرآن (11/ 338).

أما في الاصطلاح: فهي هبة من الله – تعالى – لأنبيائه، تحمل النبي على فعل الخير، وتزجره عن فعل الشر، مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء(117).

وقد اتفق العلماء على أن الأنبياء معصومون من كتمان الرسالة، والتقصير في التبليغ؛ فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة ومدلول المعجزة(118). يقول ابن تيمية رحمه الله: «العصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين»(119).

كما لا خلاف بين العلماء في عصمة الأنبياء من الوقوع في الكفر والشرك قبل البعثة وبعدها. يقول القاضي عياض: «ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحداً نُبِّئ واصطفي ممن عُرف بكفر وإشراك قبل ذلك»(120)، وقال ابن الهمام: «اتفق علماء المسلمين أن الله – تعالى – لم يبعث نبيا قط أشرك بالله طرفة عين»(121)، وقال الشيخ ابن عثيمين: «إن الأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء»(122).

(117) ينظر: نسيم الرياض، للخفاجي (5/ 193)، وشرح العقيدة الطحاوية، لصالح آل الشيخ (2/ 500 – 501).

(118) ينظر: الشفا (2/ 785)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (15/ 148).

(119) مجموع الفتاوى (10/ 290).

(120) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/ 719).

(121) شرح فتح القدير، للكمال بن الهمام (3/ 426).

(122) القول المفيد على كتاب التوحيد (3/ 85).

وظاهر القصة يدل على أن آدم وقع في الشرك، وهو ينافي القول بعصمته عليه السلام من الشرك، وهذا يدل على أن هذه القصة لا أصل لها. قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «هذه القصة قصة مكذوبة ليست بصحيحة.. فنحن نعلم – من خلال حديث الشفاعة وما تقرر من عصمة الأنبياء – أن هذا الفعل لا يصح من آدم أبدا؛ لأنه شرك، والشرك لا يقع من الأنبياء»(123).

أيضاً نقل القاضي عياض إجماع المسلمين على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، وذكر الإجماع على عصمتهم عن الصّغيرة التي تؤدّي إلى إزالة الحشمة، وتسقط المروءة، وتوجب الإزراء والخساسة، فهذا – أيضا – مما يعصم عنه الأنبياء إجماعاً، لأن مثل هذا يحط منصب المتسم به، ويزري بصاحبه، وينفر القلوب عنه، والأنبياء منزهون عن ذلك، بل يلحق بهذا ما كان من قبيل المباح فأدى إلى مثله(124).

قال ابن تيمية رحمه الله: «القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام.. وهو أيضا قول أكثر أهل التفسير، والحديث، والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة

(123) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (4/ 588 – 586).

(124) ينظر: الشفا (2/ 784 – 788)، وينظر: شرح العقيدة الطحاوية، لصالح آل الشيخ (1/ 158).

والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول.. وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر، ولا يقرون عليها، ولا يقولون: إنها لا تقع بحال»[125].

وقال الشنقيطي رحمه الله: «وحاصل كلام الأصوليين في هذه المسألة: عصمتهم من الكفر وفي كل ما يتعلق بالتبليغ، ومن الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة وتطفيف حبة. وأن أكثر أهل الأصول على جواز وقوع الصغائر غير صغائر الخسة منهم؛ ولكن جماعة كثيرة من متأخري الأصوليين اختاروا أن ذلك، وإن جاز عقلاً، لم يقع فعلاً، وقالوا: إنما جاء في الكتاب والسنة من ذلك أن ما فعلوه بتأويل أو نسياناً أو سهواً، أو نحو ذلك.. والذي يظهر لنا أن الصواب في هذه المسألة أن الأنبياء – صلوات الله وسلامه عليهم –، لم يقع منهم ما يزري بمراتبهم العلية، ومناصبهم السامية. ولا يستوجب خطأ منهم، ولا نقصاً فيهم – صلوات الله وسلامه عليهم –، ولو فرضنا أنه وقع منهم بعض الذنوب إلا أنهم يتداركون ما وقع منهم بالتوبة، والإخلاص، وصدق الإنابة إلى الله حتى ينالوا بذلك أعلى الدرجات؛ فتكون بذلك درجاتهم أعلى من درجة من لم يرتكب شيئا من ذلك. ومما يوضح هذا قوله – تعالى –: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ﴾ (طه:121 – 122). فانظر أي أثر يبقى للعصيان والغي بعد توبة الله عليه، واجتبائه أي: اصطفائه إياه، وهدايته له؟»[126].

* * *

المبحث الخامس

حقيقة معصية آدم وهو في الجنة

مما يؤكد لنا بطلان القصة المنسوبة لآدم عليه السلام، وأنه أطاع الشيطان متعمداً عازماً على العصيان، قاصداً الوقوع في الشرك؛ أن هذا ينافي ما كان عليه آدم عليه السلام من طاعته لله – جل وعلا –، وعدم تعمد معصيته، والوقوع فيما هو سبب لغضب الله – سبحانه –، يقول ابن العربي: «لا يليق بمنزلتهم مما ينسب الجهلة إليهم من وقوعهم في الذنوب عمداً منهم إليها، واقتحاماً لها مع العلم بها، وحاش لله، فإن الأوساط من المسلمين يتورعون عن ذلك، فكيف بالنبيين؟»[127].

ويشهد لما سبق ما وقع فيه آدم عليه السلام – وهو في الجنة – من أكله للشجرة التي نهي عن أكلها؛ وهذا الفعل منه إنما وقع عن نسيان لا عن تعمد – على القول الصحيح من أقوال العلماء – والنسيان مؤاخذ به في الشرائع قبل الإسلام، وإنما خص الله هذه الأمة بعدم مؤاخذتها على ما وقع منها في حالة النسيان.

---

(125) مجموع الفتاوى (4/ 319 – 320).

(126) أضواء البيان (4/ 670 – 671).

(127) أحكام القرآن، لابن العربي (3/ 259)، وينظر: تنزيه الأنبياء ص (73 – 74).

وقد ذكر الشنقيطي رحمه الله في معنى النسيان الوارد في قول الله – تعالى –: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ (طه:115)، وجهين: «أحدهما: أن المراد بالنسيان الترك، فلا ينافي كون الترك عمداً. والعرب تطلق النسيان، وتريد به الترك، ولو عمداً، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ (طه:126)، فالمراد في هذه الآية: الترك قصداً. وكقوله – تعالى –: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ (الأعراف:51)»[128].

ثم ذكر رحمه الله الوجه الآخر، ورجحه، وهو أن المراد بالنسيان في قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ (طه:115): النسيان الذي هو ضد الذكر؛ لأن إبليس لما أقسم له بالله أنه له ناصح فيما دعاه إليه من الأكل من الشجرة التي نهاه ربه عنها. غره وخدعه بذلك، حتى أنساه العهد المذكور. كما يشير إليه قوله – تعالى –: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢١ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ ﴾ (الأعراف:21 – 22)... وآدم لم يكن معذورا بالنسيان؛ لأن الله – تعالى – أسند إليه النسيان، والعصيان، فدل على أنه غير معذور بالنسيان. والأدلة الصحيحة تدل على أن العذر بالنسيان والخطأ والإكراه من خصائص هذه الأمة.. يدل على هذا ما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ ﴾ (البقرة:286)، قال الله: (نعم قد فعلت)[129]. فلو كان ذلك معفواً عن جميع الأمم لما كان لذكره على سبيل الامتنان وتعظيم المنة عظيم موقع. ويستأنس لذلك بقوله: ﴿ كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ ﴾ (البقرة:286)، ويؤيد ذلك حديث: (إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه)[130]، فقوله: (تجاوز لي عن أمتي) يدل على الاختصاص بأمته، وليس مفهوم لقب؛ لأن مناط التجاوز عن ذلك هو ما خصه الله به من التفضيل على غيره من الرسل[131].

قال البغوي: «فإن قيل: أتقولون: إن آدم كان ناسيا لأمر الله حين أكل من الشجرة؟ قيل: يجوز أن يكون نسي أمره، ولم يكن النسيان في ذلك الوقت مرفوعاً عن الإنسان، بل كان مؤاخذا به، وإنما رفع عنا. وقيل: نسي عقوبة الله، وظن أنه نهي تنزيه»[132].

وعلى القول الآخر بأن آدم أكل من الشجرة تعمداً منه؛ فهو عليه السلام: «وقع فيها متعمداً ناسياً، فقيل في

(128) أضواء البيان (4/ 647).

(129) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، الحديث رقم (126)، (127).

(130) رواه ابن ماجه، كتاب الطلاق، رقم (2043)، وصححه الألباني في الموضع نفسه.

(131) أضواء البيان، بتصرف (4/ 647 – 648).

(132) معالم التنزيل (5/ 298).

تعمده: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ ﴾، وقيل في بيان عذره: ﴿ وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ ﴾، ونظيره أن يحلف الرجل لا يدخل داراً أبداً، فيدخلها متعمداً ناسياً ليمينه، أو مخطئاً في تأويله، فهو عامد ناس، ومتعلق العمد غير متعلق النسيان»[133].

أيضاً فإن الله – تعالى – تاب على آدم بعد أكله من الشجرة، قال – تعالى –: ﴿ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ﴾ (طه:122)، والاجتباء: الاصطفاء، والاختيار. أي: اصطفاه ربه، واختاره، وتاب عليه، فرزقه الرجوع والإنابة، والعمل بطاعته، ووفقه للتوبة، وهداه إلى ما يرضيه، وتلك هي كانت توبته التي تابها عليه[134].

قال ابن القيم رحمه الله: «فالنفس الواحدة، وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولدٌ، فأتاهما إبليس، فقال: إن أحببتما أن يعيش لكما ولد فسمياه عبد الحارث، ففعلا، فإن الله – سبحانه – اجتباه، وهداه، فلم يكن ليشرك به بعد ذلك»[135].

وذهب بعض العلماء أن الاجتباء هنا والهداية إنما هي النبوة، وبالتالي كان أكل آدم من الشجرة قبل نبوته، والعصمة لا تشترط للنبي إلا بعد ثبوت النبوة[136].

ومما يشهد لهذا قول الله – تعالى –: ﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾ (البقرة:38)، قال أبو العالية: «الهدى: الأنبياء والرسل والبيان»[137]. يقول الطبري رحمه الله: «آدم كان هو النبي ﷺ أيام حياته بعد أن أهبط إلى الأرض، والرسول من الله – جل ثناؤه – إلى ولده»[138]. ولعل هذا يفهم من كلام الشنقيطي رحمه الله حيث يقول: «الاجتباء: الاصطفاء، والاختيار. أي: ثم بعد ما صدر من آدم بمهلة اصطفاه ربه واختاره»[139]، فظاهر قوله – تعالى –: ﴿ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ﴾، عَطْفٌ بـ «ثم» التي تعطي المهلة، ثم ذكر الاجتباء والهداية[140]. والاجتباء هنا: النبوة، بدليل قوله – تعالى – في سورة مريم عليها السلام – عندما عدد الأنبياء عليهم السلام ومناقبهم على التفصيل – قال: ﴿ وَمِمَّنۡ هَدَيۡنَا وَٱجۡتَبَيۡنَآۚ ﴾ (مريم:58)، يعني: من النبيين أجمعهم[141]. وقال في قصة يونس عليه السلام بعد قصة الحوت: ﴿ فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (القلم:50)،

---

(133) أحكام القرآن، لابن العربي (3/ 259).

(134) ينظر: جامع البيان، للطبري (16/ 190)، وأضواء البيان، للشنقيطي (4/ 671).

(135) روضة المحبين ص (404).

(136) ينظر: تنـزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، لابن حمير ص (67).

(137) جامع البيان (1/ 589)، رقم (798).

(138) المرجع السابق (1/ 590).

(139) أضواء البيان، للشنقيطي (4/ 671).

(140) ينظر: تنـزيه الأنبياء ص (67).

(141) المرجع السابق.

أي: اصطفاه واختاره. قال ابن عباس: «رد الله إليه الوحي، وشفعه في نفسه وفي قومه، وقبل توبته، وجعله من الصالحين بأن أرسله إلى مائة ألف أو يزيدون»(142). وقال الطبري: «يعني: اصطفاه، واختاره لنبوته. ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، يعني: من المرسلين العاملين بما أمرهم به ربهم، المنتهين عما نهاهم عنه»(143).

قال ابن القيم: «فالتوبة هي غاية كمال كل آدمي، وإنما كان كمال أبيهم بها، فكم بين حاله، وقد قيل له: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ (طه:118 – 119)، وبين قوله: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾، فالحال الأولى حال أكل وشرب وتمتع، والحال الأخرى حال اجتباء واصطفاء وهداية، فيا بعد ما بينهما»(144). وقال: «فتأمل حال أبينا آدم صلى الله عليه وسلم وما آلت إليه محنته من الاصطفاء والاجتباء والتوبة والهداية ورفعة المنزلة، ولولا تلك المحنة التي جرت عليه – بإخراجه من الجنة، وتوابع ذلك – لما وصل إلى ما وصل إليه، فكم بين حالته الأولى وحالته الثانية في نهايته»(145).

***

(142) الجامع لأحكام القرآن (21/ 184)، وينظر: تنـزيه الأنبياء ص (67).

(143) تفسير الطبري (23/ 201).

(144) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (2/ 813).

(145) المرجع السابق (2/ 848).

الخاتمة

أذكر في خاتمة البحث أهم نتائجه، وهي:

1 – الواجب على المسلم اعتقاد عصمة الأنبياء عليهم السلام من الشرك، وسلامة قلوبهم من التعلق بغير الله – جل وعلا –؛ وما يقال فيهم جميعاً يقال في آحادهم، فآدم عليه السلام بريء مما نسب إليه من التعلق بغير الله تعالى، فضلاً أن ينسب إليه نوع من الشرك صغيراً كان أو كبيراً.

2 – أن القصة التي تنسب لآدم عليه السلام من طاعته للشيطان ووقوعه في شرك الطاعة، أو شرك التسمية لم تثبت؛ فالأحاديث والآثار الواردة فيها لا تخلو من مقال، وما صح من آثار عن بعض التابعين فهي مأخوذة من بني إسرائيل، كما أشار إليه ابن كثير رحمه الله.

3 – سياق الآية يدل على وقوع الشرك من بني آدم، وليس من آدم وحواء عليهما السلام.

4 – أن اجتباء الله لآدم عليه السلام تم في الجنة، وهذا الاجتباء هو نبوته عليه السلام.

5 – أن المعصية الواقعة من آدم في الجنة وقعت عن نسيان من غير تعمد.

أهم التوصيات:

1 – ينبغي التأكيد على عصمة الأنبياء من الوقوع فيما يقدح في نبوتهم، ونشر ذلك بين المسلمين.

2 – السعي إلى تنقيح كتب العقائد والتفسير وغيرها من مثل هذه القصص القادحة في النبوة.

3 – الاعتماد على الأحاديث والآثار الصحيحة في تفسير القرآن الكريم.

هذا والله أعلم، وصلى الله، وسلم، وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره واستن بسنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

***

قائمة المصادر والمراجع

الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم عرض ودراسة. القصير، أحمد بن عبدالعزيز بن مقرن. ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، 1430هـ.

أحكام القرآن. ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر. راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبدالقادر عطا. ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ – 2003 م.

أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة. إعداد: نخبة من العلماء. د.ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1421هـ.

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. ط1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1426هـ.

إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد. الفوزان، صالح بن فوزان بن عبدالله. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ – 2000م.

التبيان في أيمان القرآن. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. تحقيق: عبدالله سالم البطاطي. ط1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1429هـ.

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. المباركفوري، محمد عبدالرحمن بن عبد الرحيم. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

التعليق على فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد. آل عبداللطيف، عبدالعزيز بن محمد. د.ط، الرياض: مركز البحوث والدراسات بمجلة البيان، 1431هـ.

تفسير ابن أبي حاتم. ابن أبي حاتم، الإمام الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي. تحقيق: أسعد محمد الطيب. د.ط، صيدا: المكتبة العصرية، د.ت.

تفسير القرآن. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار. تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم. د.ط، الرياض: دار الوطن، 1418هـ – 1997م.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط2، الرياض، دار طيبة، 1420هـ – 1999م.

تفسير اللباب. ابن عادل، عمر بن على الدمشقى الحنبلى. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تقريب التهذيب. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف. ط1، الرياض: دار العاصمة، 1416هـ.

التمهيد لشرح كتاب التوحيد. آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز. ط1، الرياض: دار المنهاج، 1432هـ.

تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء. الأموي، علي بن أحمد السبتي المعروف بابن حمير. تحقيق: محمد رضوان الداية. ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1411هـ – 1990م.

تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد. ابن عبدالوهاب،

سليمان بن عبدالله بن محمد. تحقيق: أسامة بن عطايا العتيبي. ط2، الرياض: دار الصميعي، 1429هـ — 2008م.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. السعدي، عبد الرحمن ابن ناصر بن عبد الله. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ — 2000م.

الثقات. البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط1، بيروت: دار الفكر، 1395هـ — 1975م.

جامع البيان في تفسير القرآن. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر. إشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي. ط1، القاهرة: دار هجر،، 1422هـ.

جامع الرسائل. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط1، جدة: دار المدني، 1405هـ — 1984م.

الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1427هـ — 2006م.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي مصورة عن الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1271 هـ — 1952م.

حاشية كتاب التوحيد. ابن قاسم، عبدالرحمن بن محمد. ط3، د.م: د.ن، 1408هـ.

الدين الخالص. خان، محمد صديق حسن. د.ط، مصر: مطبعة المدني، 1379هـ — 1959م.

رسالة التوحيد المسمى بـ«تقوية الإيمان». الدهلوي، إسماعيل بن عبدالغني. نقلها إلى العربية وقدم لها: أبوالحسن علي الحسني الندوي. اعتنى بها: سيد عبدالماجد الغوري. ط1، دمشق: دار وحي القلم، 2003م.

روضة المحبين ونزهة المشتاقين. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر ابن أيوب. تحقيق: محمد عزيز شمس. ط1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1431هـ.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود. تحقيق: السيد محمد سيد، وسيد عمران. د.ط، القاهرة: دار الحديث، 1426هـ — 2005م.

زاد المسير في علم التفسير. ابن الجوزي، أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد. ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، 1423هـ — 2003م.

السبك الفريد شرح كتاب التوحيد. ابن جبرين، عبدالله بن عبدالرحمن. اعتنى به: علي بن حسين أبو لوز. ط1، الرياض: مدار الوطن للنشر، 1425هـ — 2004م.

السراج المنير في الإعانة على معرفة كلام ربنا الخبير. الشربيني، محمد بن أحمد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح. ط1، الرياض: دار المعارف، 1412هـ — 1992م.

سنن الترمذي. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. تحقيق: بشار عواد معروف. د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.

سؤالات البرقاني للدارقطني. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري. ط1، باكستان:

كتب خانه جميلي، 1404هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. الدمشقي، علي بن محمد بن أبي العز. حققه وعلق عليه: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط. ط2، دمشق: دار الرسالة العالمية، 1433هـ — 2012م.

شرح العقيدة الطحاوية. آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز. تحقيق وعناية: عادل بن محمد مرسي رفاعي. ط1، الإسكندرية — القاهرة: مكتبة دار الحجاز، 1433هـ.

شرح فتح القدير. السيواسي، محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام. د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

شرح كتاب التوحيد. ابن باز، عبدالعزيز بن عبدالله. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1415هـ — 1995م.

الشرك في القديم والحديث. زكريا، أبو بكر محمد. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ — 2000م.

الشفا بتعريف حقوق المصطفى. اليحصبي، القاضي عياض بن موسى. تحقيق: علي البجاوي. د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي. اعتنى به: عزالدين ضلِّي، وآخرون. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 1429هـ — 2008م

صحيح مسلم. القشيري، مسلم بن الحجاج. اعتنى به: ياسر حسن، وآخرون. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 1430هـ — 2009م.

الضعفاء. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1، بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ — 1984م.

الضعفاء والمتروكين. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت. ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1405هـ — 1985م.

عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم. الحديدي، محمد أبو النور. د.ط، القاهرة: مطبعة الأمانة، د.ت.

العلل ومعرفة الرجال. الشيباني، أبو عبدالله أحمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: دار الخاني، 1408هـ — 1988م.

الغيث الهامع شرح جمع الجوامع. العراقي، ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم. تحقيق: محمد تامر حجازي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ — 2004م.

فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد. آل الشيخ، عبدالرحمن بن حسن ابن محمد. تحقيق: الوليد بن عبدالرحمن بن محمد آل فريان. ط1، الرياض: دار الصميعي، 1415هـ.

القول المفيد على كتاب التوحيد. العثيمين، محمد بن صالح. جمعه وخرَّج أحاديثه: سليمان أبا الخيل، وخالد المشيقح. ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، الرياض: دار العاصمة، 1418هـ — 1997م.

الكامل في ضعفاء الرجال. الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ — 1997م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد. الغنيمان، عبدالله بن محمد. كتبه وخرَّج أحاديثه: عبدالعزيز بن صالح الحماد. ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، 1433هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين. البستي، محمد بن حبان. تحقيق: محمود ابراهيم زايد. ط2، حلب: دار

الوعي، 1402هـ.

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. تحقيق: محمد حامد الفقي. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، 1392هـ — 1972م.

محاسن التأويل. القاسمي، محمد جمال الدين. وقف على طبعه: محمد فؤاد عبدالباقي. ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ — 1957م.

المسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام. ثناء الله، ألطاف الرحمن. ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1431هـ — 2010م.

المستدرك على الصحيحين. النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ — 1990م.

المسند. الشيباني، أحمد بن حنبل. حقق بإشراف: شعيب الأرنؤوط. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1429هـ — 2008م.

مسند البزار المطبوع باسم البحر الزخار. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون. ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1988م — 2009م.

معالم التنزيل. البغوي، الحسين بن مسعود. حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وآخرون. ط4، الرياض: دار طيبة، 1417هـ — 1997م.

معاني القرآن الكريم. النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس. تحقيق: محمد علي الصابوني. د.ط، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د.ت.

معجم الصحاح. الجوهري، إسماعيل بن حماد. اعتنى به: خليل مأمون شيحا. ط2، بيروت: دار المعرفة، 1428هـ — 2007م.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1399هـ — 1979م.

مفاتيح الغيب. الرازي، محمد بن عمر. ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربى، د.ت.

مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. تحقيق: عبدالرحمن حسن قائد. ط1، مكة المكرمة: عالم الفوائد، 1432هـ.

مفردات ألفاظ القرآن. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. ط1، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، 1412هـ — 1992م.

منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد. الدبيخي، خالد بن عبدالله. ط1، الدمام: د.ن، 1433هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: علي محمد معوض، وآخرون. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ — 1995م.

النبوات. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم. تحقيق: عبدالعزيز بن صالح الطويان. ط1، الرياض: أضواء السلف، 1420هـ — 2000م.

نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض. الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر. ضبطه وقدم له: محمد عبدالقادر عطا. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ — 2001م.

هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى. ابن قيم الجوزية، محمد

ابن أبي بكر بن أيوب. تحقيق: عثمان جمعة ضـميرية. ط1،
مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1429هـ.

❊ ❊ ❊